العرب
الإثنين 2021/09/13
السنة 44 العدد 12178

لبنان يراهن على دعم مالي عربي لتجاوز أزماته

اللامبالاة السعودية تعقد المهمة الإنقاذية لنجيب ميقاتي

تعهدت الحكومة اللبنانية الجديدة غداة تشكيلها الجمعة بالعمل على استقطاب المساعدات المالية الخارجية خاصة الخليجية منها، إلا أن الأمر لا يبدو يسيرا في ظل اللامبالاة السعودية بالتغييرات السياسية.

بيروت - تعكس تصريحات رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي التي أكد فيها الأحد أن لبنان لا يمكن أن يكون غريبا عن محيطه العربي أن الرجل لا يبحث عن حلول في الداخل وإنما ينظر إلى الدعم الخارجي على أنه بوابة الحل لبلد غارق في الأزمات.

وأكد ميقاتي أنه "لا يمكن للبنان النهوض من أزمته دون مساعدة نفسه ومساعدة أشقائه العرب"، موضحا أنه لا يطلب "شيكا على بياض، ونحن نعلم أن زمن المعجزات المالية قد ولّى، ولا يمكن الحصول على المساعدات إلا بناء على برنامج واضح المعالم واستثمارات شفافة وواضحة الوجهة، وهو ما سيكون عنصرا أساسيا من عناصر عمل الحكومة".

نجيب ميقاتي

لا يمكن للبنان النهوض دون مساعدة أشقائه العرب

واعتبرت أوساط سياسية لبنانية أن خطاب ميقاتي موجه إلى دول الخليج، وخاصة السعودية، التي يعرف جيدا أنها الجهة الأكثر قدرة على دعم لبنان ومساعدته في الخروج من أزماته، وهو ما فعلته في السابق.

لكن هذه الأوساط تساءلت إن كان ميقاتي قادرا على إقناع السعودية بأنه ليس رئيس حكومة يتحكم فيها حزب الله من وراء الستار، وهل بمقدوره أن يتصرف بعيدا عن إملاءات الحزب وأمينه العام حسن نصرالله.

وتنظر دوائر سعودية إلى تأليف ميقاتي لحكومة جديدة على مثل ما نظرت عام 2011، بمعنى أنه يؤلف حكومة حزب الله، ما يشير إلى أن السعودية لا صلة لها بالتسوية الداخلية – الخارجية التي جيئت بميقاتي إلى التكليف مجددا.

وأرسلت السعودية في الأشهر الأخيرة إشارات تفيد بأنها لم تعد معنية بلبنان وبالجدل بشأن تشكيل حكومة جديدة وبمن سيكون رئيسها، في وقت تعرف فيه أن حزب الله هو المتحكم في المشهد.

وبذلت الرياض كل ما في وسعها على مدى سنوات مضت لدعم لبنان وحث الفرقاء على منع ارتهانه إلى أيّ جهة خارجية، لكن اللبنانيين ظلوا ينظرون إلى المملكة كجهة مهمتها ضخ الأموال وتحريك الاقتصاد والسياحة دون أيّ التزام سياسي تجاهها، وهو خيار لم يعد يتماشى مع سياستها الجديدة.

وتقطع اللامبالاة التي تظهرها السعودية تجاه لبنان الطريق على أي رهان لدورها في حل أزمة لبنان مثلما هو الحال في مناسبات سابقة كثيرة، وهو ما يزيد من تأزم الوضع في لبنان.

وقدّمت المملكة المليارات في سبيل إعادة إعمار لبنان بعد الحرب الأهلية (1975 – 1990)، لكنّها بدت في السنوات الماضية غاضبة جراء فشلها في كبح جماح حزب الله المسلّح والنافذ المدعوم من إيران.

وشهدت العلاقات السعودية – اللبنانية منذ العام 2016 فتورا غلب عليه التوتر، في ظل هيمنة حزب الله المدعوم من إيران، وحلفائه على القرار اللبناني، واتخاذ الخارجية اللبنانية سلسلة مواقف بدت مناوئة للرياض.

وسجلت في الأشهر الأخيرة عودة الاهتمام السعودي بلبنان، لكن لم يصل في واقع الأمر إلى تغير حقيقي في الموقف فالرياض لا تزال تصر على ضرورة تحجيم نفوذ حزب الله، كخطوة أساسية لاستئناف الدعم لهذا البلد وهو شرط لم يلتزم به رئيس الحكومة المكلف السابق سعد الحريري.

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية خانقة تستوجب دعما ماليا خليجيا (سعوديا بشكل خاص) ودوليا لتفادي انهيار يقول مراقبون إنه بات وشيكا.

وإلى جانب اللاءات السعودية التي تشير إلى عدم انخراطها في أي دعم لمساعدة لبنان، يرى مراقبون في قصر المدة الزمنية للحكومة اللبنانية الجديدة عقبة أخرى أمام ميقاتي.

ويقول مراقبون إن المملكة وحتى إن أجرت تعديلات على مواقفها بشأن لبنان لن تقدم على هذه الخطوة الآن بل ستنتظر الانتخابات التشريعية القادمة في ربيع 2022 لتعيد ضبط بوصلتها وفق نتائجها وتأثير حزب الله فيها.

ويشير هؤلاء إلى أن مهمة ميقاتي خلال ما تبقى من مدة زمنية حتى بلوغ الانتخابات تتلخص في "رجل مطافئ" يسعى لتجنب الانهيار الشامل لا إيجاد حلول عملية للإصلاح وبالتالي فإن الأموال العربية إن وجدت ستسهلك كعادتها من دون النتائج المرجوة منها.

وفي انتظار الانتخابات في الربيع القادم، لم تبد السعودية تجاوبا مع دعوات المسؤولين اللبنانيين، إلا أن محللين يؤكدون أن المملكة ستندفع بثقلها المالي والسياسي في دعم بيروت إذا ما تمكن اللبنانيون من تشكيل حكومة لا تكون لحزب الله فيها الكلمة الفصل.

وفي المقابل، كشف ميقاتي أنه بصدد التواصل مع الكويت لإعادة إحياء قرض خطة الكهرباء.

وخلال ترؤسه حكومته الثانية، حصل ميقاتي على عرض من الصندوق الكويتي للتنمية بتوفير قرض ميسر وطويل الأجل لإنجاز خطة الكهرباء وبناء مصانع، إلا أن المشروع لم ينجز بسبب الخلافات السياسية. وتابع "سأسعى مع الكويت لإعادة إحياء هذه المشاريع، خصوصا أنها سباقة في الوقوف إلى جانب لبنان، وكانت دائما صاحبة الخطوات الاستباقية في توفير المساعدات العاجلة والضرورية له عند الأزمات الكبرى".

وتتخذ الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي يعاني منها لبنان منذ صيف 2019 مسارا تصاعديا، ووصفها البنك الدولي بأنّها من بين الأسوأ منذ عام 1850.

وتقدّر الأمم المتحدة أنّ 78 في المئة من الشعب اللبناني يرزحون تحت خط الفقر في ظلّ تضخم جامح وعمليات تسريح من الوظائف.

وترافق ذلك كلّه مع عتمة لفّت لبنان مع انقطاع التيار الكهربائي لنحو 22 ساعة في اليوم، إلى جانب المعاناة من انهيار قيمة العملة المحلية ومن القيود التي أقرّتها البنوك أحاديا، فضلا عن الرفع التدريجي للدعم الذي توفّره الدولة على مواد ومنتجات أساسية مستوردة وشحّ الوقود والأدوية.

ويقول المحلل السياسي توفيق شومان إن "أمام الحكومة اختبارات عدة، تبدأ بإعادة ترتيب علاقات لبنان بدول الخليج، ثمّ بتطبيق بنود الورقة الفرنسية، إضافة إلى تحديد حجم الخسائر المالية في لبنان والتفاوض مع صندوق النقد الدولي، ما يؤدي إلى الإفراج عن الأموال المخصصة للبنان من مؤتمر سيدر".

الرغيف أولوية حكومة غارقة في الأزمات

الأردن يخفف إجراءات منح الجنسية للمستثمرين

عمان - وافق مجلس الوزراء الأردني الأحد على تعديل أسس منح المستثمرين الجنسيّة الأردنيّة والإقامة عن طريق الاستثمار، بهدف تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخارجي في بلد يعاني من نسبة بطالة مرتفعة وأزمة اقتصادية خانقة.

وبحسب التعديلات الجديدة، يتمّ منح الجنسيّة الأردنيّة للمستثمر عند قيامه بإيداع وديعة بقيمة مليون دولار لدى البنك المركزي الأردني دون فائدة ولمدّة ثلاث سنوات، وعدم السّحب منها خلال هذه المدّة، وشراء سندات خزينة بقيمة مليون دولار لمدّة ستّ سنوات، بفائدة يحدّدها البنك المركزي الأردني، وذلك شريطة تواجده داخل أراضي المملكة لمدّة لا تقلّ عن شهر قبل توقيع التوصية النهائيّة بمنحه الجنسيّة الأردنيّة.

كما سيتم منح الجنسية الأردنية للمستثمر عند الاستثمار من خلال شراء أسهم أو حصص في الشركات الأردنيّة بمبلغ لا يقلّ عن مليون ونصف المليون دولار، على ألّا يتمّ التصرّف بالحصص لمدّة لا تقلّ عن ثلاث سنوات، شريطة قيام دائرة مراقبة الشّركات أو هيئة الأوراق الماليّة بوضع إشارة الحجز عليها.

ويمنح المستثمر جواز سفر أردني مؤقت لمدّة ثلاث سنوات، عند إنشاء وتسجيل مشروع أو مشاريع استثمارية في أي من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، بإجمالي رأسمال مدفوع لا يقل عن مليون دولار داخل حدود محافظة العاصمة شريطة توفير 20 فرصة عمل حقيقية للأردنيين، ولا يقل عن 750 ألف دولار خارج حدود العاصمة شريطة توفير 10 فرص عمل حقيقية للأردنيين، عند البدء الفعلي بتشغيل المشروع.

ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

ويواجه الأردن أزمة اقتصادية منذ سنوات جراء الصراعات المحيطة، وتراجع أولويات الدول الداعمة لاسيما الخليجية منها التي كانت سباقة في ما مضى إلى ضخ أموال في خزينته، ومع تفشي جائحة فايروس كورونا ازداد اقتصاد المملكة سوءا وسط حالة يأس وإحباط من إمكانية الخروج من هذا الوضع قريبا.

وتعرض الاقتصاد الأردني إلى ضغوط شديدة بفعل القيود المفروضة لمنع تفشي الجائحة عالميا، وتراجع مداخيل السياحة بأكثر من 75 في المئة خلال العام الماضي مقارنة مع 2019.

وتراهن عمّان على القطاع الخاص من أجل جلب استثمارات خارجية ودفع عجلة التنمية ما يمكن من امتصاص العاطلين عن العمل، حيث تبحث حاليا توسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد من أجل تخفيف هذه المشكلة المزمنة.

وحملت إشارات البنك الدولي حول المعدلات المرتفعة للبطالة في الأردن انتقادات لخطط الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومة لتوسيع آفاق سوق العمل، وهو ما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها من خلال مطاردة حلّ توسيع مشاركة دور القطاع الخاص في التنمية وبالتالي توفير فرص وظيفية أكثر.

وسجلت معدلات البطالة بين فئة الشباب الأردني مستويات مرتفعة حيث بلغت 61.5 في المئة للفئة العمرية 15 – 19 عاما، و45.7 في المئة للفئة العمرية 20 – 24 عاما، بينما 80 في المئة من الأردنيات العاطلات عن العمل يحملن شهادة البكالوريس فأعلى.

ولمواجهة الأزمة اعتمد الأردن موازنة لعام 2021 هي الأصعب واستثنائية جدا، وأقر حزمة من البرامج التحفيزية للاقتصاد بقيمة تقدر بحوالي 448 مليون دينار (630 مليون دولار) للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت بها جائحة كورونا.

ويراهن المسؤولون الأردنيون الآن على اعتماد نموذج شراكات جديد لتعزيز مؤشرات النمو وذلك بتوسيع دور القطاع الخاص إلى جانب ما يقوم به القطاع العام.

وأعدت الحكومة وثيقة حول أولوياتها حتى 2023 ووثيقة الأردن 2025، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية وأهداف أجندة التنمية المستدامة والبرنامج التنفيذي للأعوام 2021 – 2024.

> الأردن يراهن على توسيع دور القطاع الخاص إلى جانب ما يقوم به القطاع العام لتجنب تداعيات أزمة البطالة المستفحلة

وتستهدف أولويات الحكومة تحفيز القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص العمل، وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة الصادرات من خلال جملة من الإجراءات والإصلاحات التي وزعت على ثلاثة محاور أساسية.

ويتضمن محوران منها الأولويات القصوى على المستوى الكلي، أما المحور الثالث فيشمل مستوى القطاعات المستهدفة في المرحلة الحالية وهي السياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد وجه الحكومة نهاية مايو الماضي إلى وضع برنامج عمل اقتصادي واضح المعالم مرتبط بمدد زمنية محددة لتنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي. ولفت بشكل واضح إلى تحدي الفقر والبطالة.

ارتفاع البطالة ينذر بتجدد الاحتجاجات

مساع أممية لاستئناف محادثات اللجنة الدستورية السورية

دمشق - يسعى المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون إلى إحداث اختراق في ملف محادثات اللجنة الدستورية السورية، من أجل حلحلة جمود المفاوضات المتوقفة بعد فشل الفرقاء السياسيين في تجاوز الخلافات العميقة.

ووصف المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا السبت المباحثات التي أجراها مع السلطات السورية في دمشق بأنها "جيدة للغاية"، معربا عن أمله في استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية.

وقال بيدرسون للصحافيين بعد لقائه وزير الخارجية والمغتربين السوري فيصل المقداد السبت "لقد أجرينا مناقشات جوهرية وجيدة للغاية".

وأضاف "ناقشنا التحديات الاقتصادية والإنسانية في سوريا، والتحديات المرتبطة بسبل العيش، والجهود التي يُمكننا القيام بها للمساعدة في تحسين هذا الوضع".

وأمل بيدرسون في "المضي قُدما في عمل اللجنة الدستورية"، كاشفا أنه من الممكن "الدعوة إلى جولة سادسة" من المحادثات بين أعضائها.

وتتألف المجموعة المصغّرة من اللجنة الدستورية التي تشكلت في سبتمبر 2019، من 45 عضوا يمثلون بالتساوي الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني.

ولكن فشلت الجهود الأممية وجولات اللقاءات المتتالية في إنجاح مساعي اللجنة الدستورية، وأبطأت الخلافات العميقة بين الأطراف الرئيسية فضلا عن تفشي جائحة كوفيد – 19 وتيرة الاجتماعات.

وأعرب المبعوث الأممي إلى سوريا في يناير عن خيبة أمله بعد المحادثات التي أجراها في جنيف حول الدستور السوري، موضحا أن الأطراف المشاركة لم تتمكن حينها من الاتفاق على منهجية للعمل.

وتشهد سوريا منذ العام 2011 نزاعا داميا تسبب بمقتل نحو نصف مليون شخص وألحق دمارا هائلا بالبنى التحتية والقطاعات المنتجة، وأدى إلى نزوح وتشريد الملايين من السكان داخل البلاد وخارجها.

غير بيدرسون

من الممكن الدعوة إلى جولة سادسة من المحادثات قريبا

وأعرب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عن أمل موسكو في استئناف اللجنة الدستورية السورية عملها في أقرب وقت.

وقال لافروف خلال مؤتمر صحافي عقده في أعقاب محادثات أجراها مع نظيره القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني في موسكو السبت "لقد أبلغنا الشركاء بعملنا سواء على المستوى الثنائي مع دمشق أو في إطار صيغة أستانة بمشاركة تركيا وإيران، وكذلك على منصة جنيف حيث نأمل أن تستأنف وفي أقرب وقت أعمال اللجنة الدستورية بمشاركة وفدي الحكومة والمعارضة".